«أسيكو»: تعيين بدر القطان رئيساً تنفيذياً لـ «أسيكو للصناعات» وعبدالعزيز المعجل رئيساً تنفيذياً لـ «أسيكو للمقاولات»


بدر محمد القطان


عبدالعزيز عبدالرزاق المعجل

أعلنت شركة أسيكو تعيين بدر محمد القطان رئيسا تنفيذيا لشركة أسيكو للصناعات، وعبدالعزيز عبدالرزاق المعجل رئيسا تنفيذيا لشركة أسيكو للمقاولات.

ويتمتع القطان بخبرة واسعة في الإدارة والاستثمار، حيث يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للاستثمار، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الشعبية الصناعية، إلى جانب عضويته في مجالس إدارات شركة الوسيط للأعمال المالية، والشركة الكويتية للمقاصة، ومجموعة أسس القابضة، وشركة أسيكو للصناعات، وهو مهندس ميكانيكي وحاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

من جانبه، يشغل المعجل عضوية مجالس إدارات شركة الديرة القابضة، والشركة الوطنية للمسالخ، وشركة أسيكو للصناعات، وشركة الاستثمارات المالية القابضة «إيفا»، إلى جانب منصب رئيس مجلس إدارة شركة العقدين العقارية، وهو حاصل على مؤهل في الهندسة المعمارية من جامعة الكويت.

الذهب يستقر قرب أدنى مستوياته

وكالات: استقرت أسعار الذهب في تعاملات أمس، بعدما سجلت الأسبوع الماضي أدنى مستوياتها في أكثر من عام، مع استمرار الضغوط الناجمة عن قوة الدولار وارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية، في وقت يترقب فيه المستثمرون تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارش، بحثا عن مؤشرات جديدة بشأن مسار أسعار الفائدة الأميركية. وسجل الذهب في المعاملات الفورية 3877,66 دولارا للأونصة خلال تداولات أمس، دون تغير يذكر، فيما تراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر بنسبة 0,2٪ إلى 3880,60 دولارا. وتشكل أسعار الفائدة المرتفعة عاملا ضاغطا على الذهب، الذي لا يدر عائدا، إذ تزيد تكلفة الاحتفاظ به مقارنة بالأصول الاستثمارية التي توفر عوائد، مثل السندات. وتراجعت الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 2,7٪ إلى 47,39 دولارا للأونصة، وانخفض البلاتين 1,1٪ إلى 1477,76 دولارا، فيما هبط البلاديوم 1,5٪ إلى 985,48 دولارا.

البنك يتفوق على القطاع المصرفي المحلي في تصنيف الجدارة الائتمانية المستقلة «ـa»

«فيتش» تؤكد تصنيف «الوطني» طويل الأجل عند «+A» مع نظرة مستقبلية مستقرة





في تأكيد جديد على قوة مركزه المالي وصلابة نموذج أعماله ومكانته الرائدة بالقطاع المصرفي الكويتي، أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف بنك الكويت الوطني الائتماني طويل الأجل عند مستوى «+A» مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما ثبتت تصنيف الجدارة الائتمانية المستقلة (Viability Rating) للبنك عند «ـa»، حيث يعكس هذا التصنيف قوة المركز المالي للبنك بمعزل عن أي دعم خارجي.

ويكتسب تصنيف الجدارة الائتمانية المستقلة (Viability Rating) أهمية خاصة، كونه يعكس تقييم «فيتش» للقدرة الائتمانية للبنك استنادا إلى مقوماته المالية والتشغيلية الذاتية، بعيدا عن الدعم الحكومي المحتمل، إذ استندت الوكالة في تقييمها إلى مجموعة من العوامل، أبرزها قوة الامتياز المصرفي الذي يتمتع به «الوطني»، وتنوع نموذج أعماله، وجودة أصوله، وتنوع مصادر أرباحه، إلى جانب كفاية رأس المال وقوة مصادر التمويل والسيولة. ويتفوق «الوطني» على القطاع المصرفي المحلي في تصنيف الجدارة الائتمانية المستقلة «ـa»، والذي يعد الأعلى بين المؤسسات المالية في الخليج.

وأوضحت «فيتش» أن هذا التصنيف يأخذ في الاعتبار تركز القروض الأقل مقارنة بنظراء البنك بالإضافة إلى انكشاف محدود على أسواق تنطوي على مخاطر أعلى، بما يعكس القيمة التنافسية التي يضيفها نموذج أعمال البنك ومكانته السوقية إلى تقييمه الائتماني.

وفي تأكيد على موقعه الريادي، أشارت الوكالة إلى أن بنك الكويت الوطني يمتلك حصة سوقية كبيرة بلغت 36% من إجمالي الأصول المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي بنهاية النصف الأول من عام 2026، مدعوما بعلاقاته القوية مع الحكومة، وقوة علامته التجارية، ومتانة علاقاته مع العملاء، فضلا عن خبراته المتخصصة التي تمنحه ميزة تنافسية في السوق.

ولفتت «فيتش» إلى أن نموذج أعمال «الوطني» يتميز بدرجة أعلى من التنوع مقارنة بالبنوك المحلية الأخرى، باعتباره البنك الوحيد في الكويت الذي يقدم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية معا، فضلا عن امتلاكه شبكة واسعة من العمليات الدولية، التي أسهمت بنحو 23% من صافي أرباحه في الربع الثالث من عام 2026، بما يعزز تنوع مصادر الدخل ويحد من الاعتماد على سوق واحدة.

وفيما يتعلق بالأداء التشغيلي، أفادت الوكالة بأن الأرباح التشغيلية للبنك ارتفعت إلى ما يعادل 2.6% من الأصول المرجحة بالمخاطر على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقارنة بنحو 2.4% في عام 2025، بدعم من انخفاض مخصصات انخفاض القيمة، والنمو المعتدل، وتحسن إيرادات الرسوم والعمولات، على الرغم من تراجع هامش صافي الفائدة.

وتوقعت «فيتش» استمرار مرونة الأرباح التشغيلية للبنك خلال عامي 2026 و2027، رغم التحديات الجيوسياسية المرتبطة بالصراع مع إيران، كما أكدت الوكالة أن جودة القروض لدى البنك تمثل أحد أبرز عناصر قوته الائتمانية.

وعلى صعيد الملاءة المالية، أشارت «فيتش» إلى استقرار معدل الشريحة الأولى من رأس المال لدى البنك عند 12.8% بنهاية الربع الثالث من عام 2026، لترتفع النسبة إلى 13.6% عند احتساب 50% من الأرباح المرحلية، فيما بلغ معدل الرافعة المالية الملموسة 10.2%.

واعتبرت الوكالة أن مستويات رأس المال هذه كافية بالنظر إلى طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك، مع الأخذ في الاعتبار قدرته القوية على الوصول إلى أسواق رأس المال، متوقعة استقرار نسب رأس المال الأساسي بنهاية عامي 2026 و2027.

وفيما يتعلق بالتمويل والسيولة، أوضحت «فيتش» أن ودائع العملاء تمثل المصدر الرئيسي لتمويل البنك، حيث شكلت 81% من إجمالي مصادر التمويل غير المرتبطة بحقوق الملكية بنهاية الربع الثالث من عام 2026.

كما يستند المركز القوي للسيولة إلى قاعدة كبيرة ومستقرة من ودائع الأفراد، وقدرة قوية على الوصول إلى أسواق التمويل بالجملة، إلى جانب بلوغ معدل تغطية السيولة 164% بنهاية الفترة ذاتها.

وفيما يخص تصنيف المصدر طويل الأجل، أوضحت «فيتش» أن تثبيته عند «+A» يعكس إمكانية حصول البنك على دعم استثنائي من السلطات الكويتية عند الحاجة، وهو ما يتجسد في تصنيف الدعم الحكومي البالغ «+a»، مع نظرة مستقبلية مستقرة تتماشى مع النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للكويت.

وأشارت الوكالة إلى أن تصنيف الدعم الحكومي لبنك الكويت الوطني يزيد درجة واحدة على تصنيف الدعم الحكومي الممنوح للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، والبالغ «a»، وذلك في ضوء أهميته النظامية العالية للغاية، ومكانته باعتباره البنك الرائد في الكويت، ودوره المحوري في القطاع المصرفي، وارتباطاته التجارية والإستراتيجية الوثيقة مع الدولة. وأكدت «فيتش» أن السلطات الكويتية تتمتع بقدرة واستعداد قويين لدعم البنوك المحلية، استنادا إلى سجلها في مساندة القطاع المصرفي وحرصها على الحفاظ على ثقة الأسواق والاستقرار المالي.

وأبقت «فيتش» نظرتها المستقبلية مستقرة لتصنيف البنك طويل الأجل، بما يتماشى مع نظرتها المستقبلية للتصنيف السيادي للكويت.

وأوضحت الوكالة أن أي ضغوط على التصنيف طويل الأجل للبنك قد تنشأ في حال خفض تصنيف الدعم الحكومي، سواء نتيجة تراجع قدرة الحكومة على تقديم الدعم أو انخفاض استعدادها لذلك، وهو سيناريو ترى الوكالة أنه مستبعد في ظل النظرة المستقبلية المستقرة للكويت وسجلها القوي في دعم البنوك المحلية.

